المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
المستشار خالد السطي -
المستشارة لبنى علوي

الرباط في: 13/02/2026

سؤال كتابي رقم: 8893

إلى السيد وزير الصناعة والتجارة

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: ارتفاع أسعار التمور ونقص المعروض بالأسواق الوطنية قبيل شهر رمضان

سلام تام بوجود مولانا الإمام؛

تشهد الأسواق الوطنية، قبيل حلول شهر رمضان المبارك، ارتفاعاً ملحوظاً في أسعار التمور ونقصاً في بعض الأصناف، سواء المحلية أو المستوردة، وفق ما أكده عدد من مهنيي القطاع. وقد أرجع هؤلاء هذا الوضع إلى استمرار العمل بنظام "الكوطا" أو الحصص الاستيرادية الشهرية، وما ترتب عنه من تقييد تدفق التمور الأجنبية وتكدس بعض الشحنات بالموانئ، مقابل تمكين فاعلين كبار من إدخال كميات مهمة، في حين ظلت شحنات صغار المستوردين عالقة.

كما أفادت المعطيات المتداولة بارتفاع أسعار التمور المحلية إلى مستويات غير مسبوقة، تجاوزت في بعض الحالات 50 درهماً للكيلوغرام، في ظل تراجع العرض الوطني بعد سنوات من الجفاف الذي أثر على إنتاج الواحات، خاصة بمناطق الجنوب الشرقي. وسُجلت كذلك زيادات في أسعار التمور المستوردة قُدرت بنحو 8 دراهم للكيلوغرام مقارنة بالموسم الماضي، مع ندرة في بعض الأصناف المطلوبة.

وفي السياق ذاته، يثير مهنيون ومستهلكون إشكالات تتعلق بضعف المراقبة، واحتمال تسويق مخزونات قديمة على أنها من محصول الموسم الحالي، بما قد يمس بشفافية المعاملات وبحقوق المستهلك.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن:

- تقييم وزارتكم لوضعية تموين السوق الوطنية بالتمور قبيل شهر رمضان، ومدى كفاية العرض لتلبية الطلب المتزايد.
- الأسس والمعايير المعتمدة في تدبير نظام الحصص الاستيرادية، ومدى انعكاسه على استقرار الأسعار وضمان المنافسة العادلة بين مختلف الفاعلين.
- الإجراءات المتخذة أو المزمع اتخاذها لتفادي أي اختلال في التموين أو ارتفاع غير مبرر في

الأسعار خلال هذه الفترة.

- التدابير الرقابية المعتمدة لضمان شفافية تسويق التمور، خاصة في ما يتعلق بتواريخ الإنتاج وجودة المنتوج وحماية المستهلك من أي تلاعب محتمل.

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الإمضاء

السطي خالد